

أقر تشكيل لجنة تحضيرية للحوار .. مجلس الشورى في اجتماعه الاستثنائي أمس :

جميع القضايا ستطرح على طاولة الحوار الذي سيكون سقفه عاليا ولا حد له سوى الدستور

الحوار في هذه المرحلة تجسيد لروح المسؤولية التاريخية التي يتمتع بها فخامة رئيس الجمهورية

الإشادة بالعمليات النوعية الاستباقية ضد عناصر القاعدة في أرحب وأبين وأمانة العاصمة

كل رأي سينظر إليه باهتمام مادام يتوخى مصلحة الوطن وينشد الأفضل له

□ صنعاء / سبأ

عقد مجلس الشورى أمس الأحد اجتماعاً استثنائياً برئاسة رئيس المجلس عبد العزيز عبد الغني وقف خلاله أمام الرسالة الموجهة من فخامة الأخ رئيس الجمهورية إلى المجلس المتضمنة دعوة فخامته لكافة الفعاليات السياسية والاجتماعية إلى حوار جاد ومسئول تحت قبة مجلس الشورى وفي إطار الشرعية الدستورية، بشأن كافة القضايا التي تهم الوطن.



مجلس الشورى

هاتان المؤسستان من تطور مستمر في ظل الرعاية الكريمة من قبل فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة والأمن، واهتمامه الكبير بهاتين المؤسستين. وأكد المجلس الحاجة إلى بقاء الأجهزة الأمنية يقطعة بما يتيح لها توجيه ضربات أمنية من نوع الضربات التي ويجول دون تمكن العناصر الإرهابية من تنفيذ مخططاتها الإجرامية ضد الوطن وأمنه واستقراره.

العمليات التي نفذتها القوات الأمنية يوم الأربعاء الماضي، ضد عناصر من تنظيم القاعدة الإرهابي، في كل من أبين وأرحب وصنعاء. وأشاد المجلس بهذه العمليات النوعية التي قال إنها جنبت البلاد شرور ما كان يخطط له الإرهابيون ضد الوطن ومصالحه، وأجهدت عمليات خطيرة، كان من شأنها أن تؤدي بحياة أبرياء وتضر بمصالحهم، وتقوض أمن واستقرار الوطن والسكنة العامة. ولغت إلى التحول النوعي في أداء الأجهزة الأمنية والعسكرية والذي يعكس حجم ما تشهده

السلال، وأحمد محمد الأصبحي، و محمد علي عجلان، ومحمد حسين عيدروس. وأوكل المجلس إلى اللجنة مهمة التحضير لانعقاد الحوار يوم السادس والعشرين من ديسمبر الجاري وهو الموعد الذي حدده فخامة رئيس الجمهورية في رسالته الموجهة إلى رئيس مجلس الشورى. وستعقد اللجنة اجتماعاً لها اليوم الاثنين بمقر مجلس الشورى للوقوف أمام المهام المسندة إليها. هذا وقد وقف مجلس الشورى أمام نتائج

لحاضره ومستقبله. وناقش أعضاء مجلس الشورى باستفاضة دعوة فخامة الأخ الرئيس إلى الحوار وأهميتها في هذه المرحلة المهمة من تاريخ الوطن والتي تأتي تجسيدا لروح المسؤولية التاريخية التي يتمتع بها الأخ رئيس الجمهورية.

وأضاف رئيس مجلس الشورى: «أن الحوار في إطار من الشراكة الوطنية، كان وسيظل السبيل الوحيد لحل كافة القضايا المطروحة على الساحة الوطنية، ولا سبيل سواه».

ومضى قائلاً: «نحن بلد يتمتع بنظام ديمقراطي، ومن الطبيعي أن يكون الحوار هو الألية المناسبة لحسم مختلف القضايا، حينما يضع الجميع المصلحة الوطنية، فوق أية مصلحة أخرى فردية كانت أم حزبية».

وأكد حرص مجلس الشورى على مشاركة كل الأطراف المشمولة بدعوة فخامة رئيس الجمهورية، التي تضمنتها رسالته الموجهة إلى المجلس، وتحلته كذلك نحو الوصول إلى إجماع وطني واصطفاف واسع حول القضايا والأولويات الوطنية، وضد كل ما يهدد مصالح البلد وأمنه واستقراره.

كما أكد أن سقف الحوار سيكون عالياً، ولا حد له سوى الدستور، وأن كل القضايا ستطرح على طاولة الحوار، وكل رأي سينظر إليه باهتمام، ما دام يتوخى مصلحة هذا الوطن، وينشد الأفضل

المشمولة بالدعوة الرئاسية على طاولة الحوار، في اليوم المحدد، سيشكل استجابة مسؤولة، لدعوة مخلصه، توخدت مصلحة الوطن، وأكدت الحرص على مبدأ الشراكة الوطنية، قدر حرصها على مبدأ الحوار».

كما أثنى على توجه فخامته الصائب والحكيم، والذي عبر على الدوام عن إيمان لا يتزعزع بنهج الحوار، وترسيخه مبدأ مهما في سياسته، وفي أسلوب إدارته للدولة، منذ أن تقلد مسئولياته

الرئاسية والوطنية. وأشار إلى المسؤولية الكبيرة التي أقيمت على عاتق المجلس وأعضائه في هذه المرحلة المهمة من تاريخ وطننا، ليس باعتباره طرفاً أساسياً في الحوار القادم، ولكن باعتباره، الطرف الذي سيتعين عليه تأسيس أرضية هذا الحوار، وتوفير الإطار الإجرائي له، وإدارته ورعايته.

وعبر رئيس مجلس الشورى عن ثقته بالامحدودة بمقدرة هذه الكوكبية من كفاءات اليمن على النهوض بهذه المهمة، بالنظر إلى ما يتمتعون به من خبرة قيادية في مختلف ميادين العمل السياسية والإدارية والعسكرية والأمنية والعلمية، وبما يعكسونه من تمثيل واسع لمختلف المكونات السياسية، على امتداد الوطن.

وقال رئيس مجلس الشورى: «إن عقود الأظرف

وفي مستهل الاجتماع ألقى رئيس مجلس الشورى كلمة جدد فيها التعبير عن شكر وامتنان المجلس لفخامة الأخ رئيس الجمهورية على ثقته الغالية بالمجلس باعتباره الإطار المؤسسي الذي سيحتضن ويرعى الحوار الوطني.

كما أثنى على توجه فخامته الصائب والحكيم، والذي عبر على الدوام عن إيمان لا يتزعزع بنهج الحوار، وترسيخه مبدأ مهما في سياسته، وفي أسلوب إدارته للدولة، منذ أن تقلد مسئولياته

الرئاسية والوطنية. وأشار إلى المسؤولية الكبيرة التي أقيمت على عاتق المجلس وأعضائه في هذه المرحلة المهمة من تاريخ وطننا، ليس باعتباره طرفاً أساسياً في الحوار القادم، ولكن باعتباره، الطرف الذي سيتعين عليه تأسيس أرضية هذا الحوار، وتوفير الإطار الإجرائي له، وإدارته ورعايته.

وعبر رئيس مجلس الشورى عن ثقته بالامحدودة بمقدرة هذه الكوكبية من كفاءات اليمن على النهوض بهذه المهمة، بالنظر إلى ما يتمتعون به من خبرة قيادية في مختلف ميادين العمل السياسية والإدارية والعسكرية والأمنية والعلمية، وبما يعكسونه من تمثيل واسع لمختلف المكونات السياسية، على امتداد الوطن.

وقال رئيس مجلس الشورى: «إن عقود الأظرف

في ورشة العمل التي نظمتها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الفني (جي. تي. زد):

الآنسي: لابد من تكامل جهود الجميع لمكافحة الفساد وتحقيق نتائج إيجابية اللوزي: وزارة الإعلام ستعمل على تعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد واقتلاعه أينما كان



رئاسة الجلسة



جانب من المشاركين في ورشة العمل

د. أبو إصبع: اليمن قطعت خطوات كبيرة في مجال مكافحة الفساد

وميكازمات التنفيذ من خلال الإرادة السياسية وبناء القدرات وتنسيق الأذوار. وبينت أن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد تلقت منذ تأسيسها 569 بلاغاً وشكوى منها 329 بلاغاً وشكوى كانت من ضمن اختصاصات الهيئة، من ضمنها 39 بلاغاً عبر الصحف ومواقع الانترنت. وأشارت نائب رئيس الهيئة إلى أنه تم حفظ 260 من هذه القضايا لعدم اختصاص الهيئة فيها، فيما تم رفع 11 قضية إلى نيابة الأموال العامة بعد استكمال التحقيق فيها وتم حل عدد من القضايا فيما لا يزال عدد آخر من هذه القضايا في طور التحري والتحقيق والمتابعة من قبل الهيئة. وبينت أن اليمن قطعت خطوات في مجال مكافحة الفساد من خلال منظومة قانونية وتشريعية وتدعم اليمن من المؤسسات الأوائل للشبكة العربية للنزاهة والشفافية التي يرأسها الأردن في 2009م وفي العام القادم ستنتقل رئاسة الشبكة إلى اليمن وتعد اليمن ثاني دولة تنشأ فيها هيئة لمكافحة الفساد على المستوى العربي.

الحقل المهم من حقول ممارسة المسؤولية الوطنية وأنها شراكة مع هذه المؤسسات في إبراز دورها واهتمامها وما تقوم به من جهد وما يمكن أن تعلن عنه من وثائق أو أدبيات تتصل بدورها في هذه المعركة الحضارية. وقال «لابد أن يكون للعمل الإعلامي قفله الخاص كعنصر جوهري في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد حتى نواصل ما يمكن أن نبذله من جهود في إنجاح ما يتصل بأهداف الهيئة ومحتوى الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى مجالات عمل الهيئة. وقدمت عرضاً للإستراتيجية ومكوناتها والتي تشمل الفساد في اليمن ماهيته، أسبابه، ونطاقه، وتداعياته واتجاهات مكافحته، والإطار المفاهيمي والمنهجي للإستراتيجية والمنظومة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد، وسياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى مجالات عمل الهيئة. وقدمت عرضاً للإستراتيجية ومكوناتها والتي تشمل الفساد في اليمن ماهيته، أسبابه، ونطاقه، وتداعياته واتجاهات مكافحته، والإطار المفاهيمي والمنهجي للإستراتيجية والمنظومة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد، وسياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى مجالات عمل الهيئة. وتطرقت الدكتورة أبو إصبع إلى مجالات العمل الرئيسية للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والتي تشمل المنع وإنفاذ القانون والتوعية،

من جانبه أشار وزير الإعلام حسن احمد اللوزي إلى الأهمية التي تكتسبها الورشة في جوهر موضوعها الذي يتصل بجوانب الحياة كافة ويحضور أساتذة إجلال لهم اختصاصات مهنية واهتمامات بمكافحة الفساد. وقال «أكد باسم الحكومة أن وزارة الإعلام والمؤسسات الرسمية ستظل رافداً وعوناً مباشراً للهيئة ولكل المؤسسات التي تعمل في مجال تعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد واقتلاعه أينما كان في شتى مجالات ومواقع العمل التي تكافح جميعاً من أجلها».

وأضاف «لابد أن نعزز من قدرتنا وإيماننا بأن نحقق الأهداف المرسومة والغايات المحددة في القوانين النافذة اليوم في هذه المعركة المصيرية التي يتوقف عليها ليس فقط توفير إمكانيات مالية وجهود في كافة مجالات العمل بل التأكد من أنها في طريقها الصحيح كي لا تنفق في مجالات ضارة ومعوقة للعمل». وأكد وزير الإعلام ثقته بان تخرج الورشة بنتائج جديدة تعزز الرصيد الذي تحقق حتى الآن في سعي الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في طريق تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها. وأضاف «تعتقد أن الإنجازات التشريعية والمؤسسية التي تحققت حتى اليوم تؤكد أن هناك إرادة سياسية عليا فيما يتعلق بمكافحة الفساد في كافة المجالات وهذا ما يؤكد فخامة رئيس الجمهورية في كلمته وأحاديثه وكذا ما التزم به حديثه الحكومة في برنامجه التنفيذي وما أكد عليه رئيس مجلس الوزراء في حديثه الأخير فيما يتعلق بان الحكومة لن تتردد في تلبية وتنفيذ كل ما يتعلق بخطوات مكافحة الفساد».

أكد رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد المهندس أحمد محمد الآنسي وجود إرادة سياسية لمكافحة الفساد واجتثاث جذوره. وأشار رئيس الهيئة في ورشة عمل نظمتها الهيئة أمس بصنعاء بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الفني (جي. تي. زد) إلى أن الإرادة السياسية وجدت عندما تم التوقيع على قانون مكافحة الفساد وكذا القوانين التي لها علاقة بمكافحة الفساد منها قانون المناقصات والمزايدات وأنشاء الهيئة العليا للرقابة على المناقصات بالإضافة إلى وجود الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وغيرها من القوانين التي تسير في اتجاه مكافحة الفساد. وقال «أن الإرادة السياسية وحدها من دون إرادة شعبية وإرادة ذاتية لاتفي ولابد أن تتكامل الجهود وتسير جميعاً في اتجاه مكافحة الفساد وتعاون لتحقيق نتائج إيجابية».

وأضاف رئيس الهيئة العليا لمكافحة الفساد في الورشة التي حضرها وزير المالية نعمان الصهبي: «أن كثيراً من الدول تختلف في تحديد أين يبدأ وأين ينتهي الفساد، حيث وضعت تعريفات محددة فيها قواسم مشتركة بين بلدان العالم لكن ما زال هناك فرق شاسع في بعض أراء كل بلد حسب ثقافته وتاريخه، ونحن في اليمن نعرف جميعاً أن ثقافتنا وتاريخنا وديننا أصل ضد الفساد حينما كان». ولفت إلى أن هذه الورشة فرصة للانتقال إلى مفهوم جديد في مكافحة الفساد وهو الجانب الأكاديمي العلمي. وقال «إن دولا كثيرة سبقتنا في مكافحة الفساد ونحن حاولنا أن نستفيد من هذه التجارب ولكن أن ندخل في مرحلة جديدة وهي مرحلة إدخال ثقافة مكافحة الفساد في التعليم العالي والتعليم العام للوقاية منه هذا شيء مهم جداً». وأشار إلى أهمية إشراك المواطنين في الورشة بشكل كبير بهدف الاستفادة من آرائهم وخبراتهم في كيفية إدخال مادة مكافحة الفساد إلى مناهج التعليم العالي والتعليم العام. وأضاف «أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد قد امتدت نصف الفترة وبعد مضي النصف الآخر سيتم اختيار هيئة جديدة ويتمنى أن تكون قد وفقنا في وضع الأسس اللازمة لمكافحة الفساد».